

الناس بعض اهل المنطق وغيرهم فهذا خطأ ومن يظن ان الاسماء
 توجب معرفة المسمى لمن سمع تلك الاسماء مجرد ذلك اللفظ وقد يبسط
 الكلام عن ذلك في موضع اخر وبيننا ما علمه جميع المنظرين من المسلمين
 واليهود والمضاربي والمجوس والصابئين والمسكرين من انه المحرور
 مقصودها التمييز بين المحرور وغيره وان ذلك يحصل بالوصف الملائم
 للمحرور طردا وعكسا الذي يلزم من بئس بئس بحيث المحرور من انتفاء
 انتفاء كاهو بغيره نظرا للمسمى من جميع الطوائف عند الربيعي
 وايضا شرفا وانما هذا عند الربيعي والاصحاب القاصي الربيعي الى
 يعلى بن ابي يعلى والقاصي بن يعلى وابو الوفاء بن عقيل وماتالي وما
 طرية اهل المنطق ويروا ان الحد المسمى مقصودا لغيره بالتحقيق وان
 الحقيقة مؤلفة من الصفة الذاتية المخلطة في المحرور وهي الجنس
 الفصل وتقسيم الصفات اللازمة للموصوف الى داخلية وكيفية
 وخارجية عنهما في وجعل الخارج العرضي عنها اللازم عن غيره لان
 الماهية لازم لوجود الماهية وبناه ذلك على ان ماهيات الاشياء التي
 هي حقا لها ثابتة في الخارج وهي مغايرة للموجودات المعينة الثابتة
 في الخارج واه الصفة الذاتية متقدمة على الموصوف في الذهن والخارج و
 تكون احزابا سابقة للموصوف في الوجود بين الذهني والحقيقي وهذا خطأ
 خطأ عند جماهير الفلاس من نظار الاسلام وغيرهم بل المنظر عليه نظار
 ان الصفات تنقسم الى اربعة اقسام هي صفات لا انفصال بين ذاتها وال
 عارضة له يمكن مفارقتها له مع بقا ذاته وهذه اللازم منها ماهي
 لازم للجنس دون تفرقه وجنسه ومنها ما هو لازم لغيره وجنسه
 اما تقسيم اللازم الى ذاتي وعرضي وتقسيم العرضي الى لازم الماهية

ولان

ولان للوجود وعزله لان ما يعارض هذا خطأ وعندنا في الاسلام وغيره
 لا طائفة من نظار الاسلام تقسم اللازم الى ذاتي وعرضي وعين الوجود
 الذاتية واللازم تصور الذات مع عدمه وعين الوجود ما عني تصور
 الذات بدون تصور وان كان انما الذات فلا يلزم من الا اذا تصور
 تقع بالذات فالاول عندهم من ذلك ان الرب قاطبا بنفسه ووجوده ابد
 كذلك كونه قدما عند اكثرهم فان ابن كلاب يقول القدير بقدمه والار
 له تحولت اسمي همل عند اصحابه انه قد ابد بغيره بقدمه للذات باق بقاء وقد
 وافقه عند كل من الربيعي وغيره واما القاصي الربيعي فانه يقول باق
 بغيره ووافق على ذلك ابو يعلى وابو الوفاء وغيرهما والثاني عندهم
 مثل كونه حيا حيا وقدمه في وجوده وتقسيم هؤلاء اللازم الى ذاتي
 وعرضي كلام ليس هذا موضع بسطه فانهم لم يعينوا بالذات ما يلزم
 الذات اذ الجميع لانهم الذات والذات المقوم للذات كاصطلاح
 المنطقيين فان هو لا ليس عندهم الذات ماهية مركبة من الصفة
 والجنس والفصل ولا يسمون الصفات المقوم داخلية الماهية هي
 جزء منها والاعرضي خارج عنها ليس مقادير هذا التقسيم عندهم عند
 جميع المتفلسفين كما هو خطا في نفس الامر الذي تقر به بينه الذاتي للقول
 ولللازم الخارج تقر به باطلا لعدم الالزام مجردكم يتضمن التفرقة بين
 الماهية كاذن بسطه في موضع اخر ولا يعتبر في حدائق عمدة المنطق كابن
 سينا طيب البركات صاحب المعتمد وغيرهما بانه لا يمكن ذكره في مقادير
 هذا وهذا وقد سبنا ثلاثة فروع مع اعتبارها بانه ليس واحدا
 منها صحيحا ولا تحتها لولا ان كان ما ذكره بين سبنا بما بينه من الفرق
 بين الذات المقوم والعرضي اللازم وبواريكات لما كان معتبرا لما ذكره